The Effect Of Basel III Decisions On The Classification Of Bank Loan Risks
(Field Study On Private Commercial Banks In Syria.)

Dr. Rami Mohamed Mohamed *

(Received 20 / 2 / 2023. Accepted 15 / 5 / 2023)

□ ABSTRACT □

The study aimed to demonstrate the effect of Basel (3) decisions on the classification of bank loan risks in private commercial banks in Syria

The researcher followed the analytical descriptive approach in his study, and a set of methods including relying on secondary and primary data through a questionnaire designed and distributed to (100) respondents, (90) of which were retrieved, and (87) questionnaires were valid for analysis, and the research community consisted of a cadre Employees at the upper and middle administrative levels in private commercial banks, then the SPSS program was relied upon as a tool for analyzing the available data.

The study concluded a number of results, including:

The existence of a significant effect between the decisions of Basel 3 and (liquidity risks) in commercial banks, and the existence of a significant effect between the decisions of Basel (3) and market risks in private commercial banks in Syria, and the existence of a significant effect between the decisions of Basel (3) and credit risks in private commercial banks, And the existence of a significant effect between the application of Basel (3) decisions and the classification of bank loan risks...

Keywords: Basel decisions (3); bank loan risks; liquidity risk; market risk; Credit risks, private commercial banks in Syria.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor - Faculty Member, Department of Business Administration - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria. ramimoha174@gmail.com.**

تأثير مقررات بازل (3) على تصنيف مخاطر القروض المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الخاصة في سورية)

الدكتور: رامي محمد محمد*

(تاريخ الإيداع 20 / 2 / 2023. قُبِل للنشر في 15 / 5 / 2023)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير مقررات بازل (3) على تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية

اتَّبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، ومجموعة طرائق منها الاعتماد على البيانات الثَّانوية، والأوليَّة من خلال استبانة تمَّ تصميمها، وتمَّ توزيعها على (100) مبحوث، استرد منها (90)، وكانت (87) استبانة صالحة للتَّحليل، وتكوَّن مجتمع البحث من كادر العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة في المصارف التجارية الخاصة، ثم تمَّ الاعتماد على برنامج الـ SPSS كأداة لتحليل البيانات المتوَّفرة.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان منها:

وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل 3 و(مخاطر السيولة) في المصارف التجارية، ووجود تأثير معنوي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية، ووجود تأثير معنوي بين مقررات بازل (3) ومخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة، ووجود تأثير معنوي بين تطبيق مقررات بازل (3) وتصنيف مخاطر القروض المصرفية.

الكلمات المفتاحية :مقررات بازل (3)؛ مخاطر القروض المصرفية؛ مخاطر السيولة؛ مخاطر السوق؛ مخاطر الائتمان، المصارف التجارية الخاصة في سورية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ مساعد ـ عضو هيئة تدريسية قسم إدارة الأعمال ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة تشرين ـ اللَّاذقية ـ سورية.**
ramimoha174@gmail.com.

مقدمة:

يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر، زادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة العولمة المتزايدة للأسواق المصرفية والتطور الكبير في حجم وأساليب عمل هذا القطاع، وللتخفيف من حدتها تم الاهتمام بإدارتها في ظل المعايير الدولية. وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل I سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية. وبعد سنوات من تطبيقها تم تعديلها بسبب تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها فظهرت اتفاقية بازل II، التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة لتدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة؛ وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل II لتتولد اتفاقية بازل III في 12 سبتمبر 2010، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة. ومن المتوقع أن يكون لتطبيقها العديد من الآثار السلبية على النظام البنكي لصرامة مقترحاتها.

مما سبق فإنَّ الغاية من الدِّراسة الحاليَّة هو بيان دور مقررات بازل (3) على تصنيف محافظ القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية، نتيجةَ وجود قصورٍ في الدِّراسات في قطاع الصرافة في سوريَّة، الأمر الَّذي تطلَّب دراسة هذه العلاقة في قطاع الصرافة في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

2ـ الدراسات السابق: وفيها يعرض الباحث موجز عن الدِّراسات السَّابقة الَّتي تناولت هذه العلاقة.

الدِّراسات العربيَّة:

- دراسة (دحام وآخرون، 2021) وهي بعنوان:

" أثر اتفاقية بازل **III** على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة 2008-2018".

الأَهداف: هدفت الدِّراسة إلى هم اختبار تأثير اتفاقية بازل III على نتائج الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

بعض نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى وجود أثر لمعايير لجنة بازل 3 المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية.

- دراسة (الغانمي والهاجري، 2022) وهي بعنوان:

"الإطار العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي".

الأَهداف: هدفت الدِّراسة إلى بيان العام لمعايير بازل 3 وتأثيرها في العمل المصرفي.

بعض نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى أن معايير ومقررات بازل 3 سوف تدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل راس المال البنوك وكذلك موجوداتها، وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

- دراسة (الجمعة وآخرون، 2022) وهي بعنوان:

"أثر الالتزام بمقررات لجنة بازل **III** على المخاطر المصرفية الإلكترونية بالبيئة الكويتية".

الأَهداف: هدفت الدِّراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل III على تحسين مستوى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية في الكويت.

بعض نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى تم قبول الفرض الإحصائي البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تطبيق مقررات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية. يتم قبول الفرض الإحصائي البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تطبيق مقررات لجنة

بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية. يتم قبول الفرض الإحصائي البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين تطبيق مقررات لجنة بازل III وتحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية. يتم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازل III على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

- دراسة (عروس، 2022) وهي بعنوان:

"دارسة العلاقة بين خصائص محافظ القروض ومستوى القروض المتعثرة: دارسة ميدانية في المصارف التجارية السورية الخاصة".

الأَهداف: هدفت الدِّراسة إلى بيان العلاقة بين خصائص محافظ القروض (جودة محافظ القروض، وتنويعها وربحيتها) والقروض المتعثرة للمصارف التجارية السورية الخاصة.

بعض نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ يوجد علاقة معنوية بين (إجمالي القروض/إجمالي الأصول) وبين مستوى القروض المتعثرة للمصارف محل الدراسة، وعدم وجود علاقة معنوية بين (إجمالي القروض/إجمالي الأصول) وبين مستوى القروض المتعثرة للمصارف محل الدراسة.

- دراسة (الجعفري، 2020) وهي بعنوان:

"أثر تطبيق متطلبات بازل **II & III** في تحديث القطاع المصرفي الليبي: دراسة تحليلية على القطاع المصرفي الليبي"

الأَهداف: هدفت الدِّراسة إلى دفت هذه الدراسة إلى اختبار وجود علاقة بين تطبيق معايير بازل ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي.

بعض نتائج الدِّراسة: أشارت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة وهامة إحصائيا بين تطبيق معايير بازل (II, III) وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الليبي وكذلك مع تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر وجاءت هذه العلاقة معنوية وهامة إحصائيا، في الاتجاه الموجب مع تحسين جودة مستوى الخدمات في القطاع المصرفي الليبي، وتفعيل الحوكمة الرشيدة.

الدِّراسات الأجنبيَّة:

- دراسة (**Lamarque, 2020**) وهي بعنوان

) The Impact of Basel III on the Operations of Retail Banks).

العنوان باللُّغة العربيَّة:(تأثير بازل 3 على عمليات بنوك التجزئة).

الأهداف: هدفت الدِّراسة إلى تحديد تأثير بازل 3 على عمليات بنوك التجزئة.

بعض نتائج الدِّراسة: توَّصَّلت الدِّراسة إلى نتائج كان منها: بازل 3 هو نظام يقوم على ثلاث ركائز. الركيزة 1 مفصلة في جميع أنحاء توجيه الاتحاد الأوروبي 4CRD. يتعلق الأمر بتعريف حقوق الملكية المطلوبة لتغطية التعرض لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، ويتم قياس هذا التعرض من خلال الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)، ويتم تعريف رأس المال التنظيمي بشكل مختلف عن التعريفات المحاسبية المعتادة. الركيزة 2 تؤدي إلى تنفيذ تدابير الرقابة على رأس المال السهمي، والتعرض للمخاطر. كما تشمل التدابير الواجب اتباعها للوفاء بهذه المتطلبات. أخيرًا، تتعلق الركيزة 3 بانضباط السوق، مع التركيز على المعلومات التي يجب أن تنقلها المؤسسات المالية من حيث المخاطر.

- دراسة (**Oudat & Ali, 2021**) وهي بعنوان

) The Underlying Effect of Risk Management On Banks' Financial Performance: An Analytical Study On Commercial and Investment Banking in Bahrain.).

العنوان باللُّغة العربيَّة:(التأثير الأساسي لإدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك: دراسة تحليلية في التجارة والاستثمار البنوك في البحرين.).

الأهداف: الغرض الرئيسي من البحث الحالي هو تحليل المخاطر المالية المختارة والأداء المالي البنوك التجارية والاستثمارية المدرجة في بورصة البحرين للفترة 2015–2019.

بعض نتائج الدِّراسة: تم العثور على نتائج مثيرة للاهتمام لكلا النموذجين حيث خلص إلى أن هناك علاقات غير مهمة بين مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف والأداء المالي لكلا النموذجين باستثناء مخاطر السيولة للبنوك الاستثمارية التي وجدت علاقة مهمة مع الأداء المالي. بسبب العديد من القيود المفروضة على البحث الحالي، قد تكون هناك اقتراحات مختلفة مدفوعة لمزيد من الأبحاث مثل إجراء البحوث حول مخاطر مالية أخرى، ومؤسسات مالية أخرى وقياسات الأداء المالي الأخرى التي لم يتم تغطيتها في البحث الحالي.

اختلاف الدِّراسة الحالية عن الدِّراسات السّابقة :خلصَت معظم الدِّراسات أَنَّ لمقررات اتفاقية بازل 3 تأثيراً مهماً في تصنيف مخاطر القروض المصرفية، ومن هنا جاءت أَهميَّة هذه الدِّراسة؛ حيث تشابهت الدِّراسة الحاليَّة مع الدِّراسات السَّابقة من حيث المتغيِّر التابع؛ وكان الاختلاف الرَّئيس للدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة، في بيئة التطبيق، وقد اختار الباحث اتفاقية بازل 3 نظراً لدورها في التَّأثير على مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية السورية الخاصة، حيثُ أَنَّ هذه الدِّراسة لم ترد في أَي من الدِّراسات السَّابقة في البيئة المحلية.

3ـ مشكلة البحث:

في الثاني عشر من شهر سبتمبر2010 تولدت اتفاقية إصلاحية تحت عنوان مقررات بازل 3 تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 ولا تزال أثارها مستمرة حتى يومنا هذا. وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019 ولم تتوقف بازل 3 على معالجة فقط أوجه القصور في بازل 2 بل قدمت مجموعة متنوعة من المفاهيم الجديدة في المعايير الرقابية العالمية التي اعتمدت على نتائج الدروس المستفادة بعد عام 2007م، وقد أدخلت بعض الإصلاحات الرئيسة على بازل 3 مثل رفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي. كما أُستحدث مفهوم تعزيز الاحتياطيات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. واعترفت بازل 3 بأن السيولة لا تقل أهمية، بل قد تتجاوز أهمية رأس المال لسلامة المؤسسات المصرفية. كذلك وضعت سقفاً للاستفادة من خدمات التمويل من المؤسسات المالية مما يقيد المصارف من الإفراط في تحمل المخاطر، وتم التركيز على اختبارات تحمل المؤسسات المصرفية لمختلف المخاطر، ويتطلب ذلك قيام المصارف بتطوير فرضيات التحمل من أجل معرفة قدرتها على الصمود والبقاء في ظل الظروف المالية غير المواتية. كما يُوجب بازل 3 على السلطات الإشرافية إجراء اختبار التحمل على مستوى النظام المالي.

من خلال الدِّراسات السابقة التي تناولت مفهوم اتفاقية بازل 3، وتصنيف مخاطر القروض المصرفية، حيث فشلت الدراسات المحلية في النظر في بيان العوامل التي تؤثر على تصنيف مخاطر القروض المصرفية للبنوك التجارية. كانت هذه الفجوة في المعرفة هي ما كانت تبحث عنه هذه الدراسة لملئها الأمر الذي دعاه للبحث عن أسباب هذه الظاهرة والبحث عن جذور هذه المشكلة؛ التي وجد بأن لها انعكاس وتأثير سلبي على أداء المصرف بشكل عام.

من الملاحظ أن مخاطر الائتمان تؤثر على انخفاض الأداء العام للمصرف إلى عدم الاهتمام بتطبيق اتفاقية بازل 3، ولذلك من خلال الملاحظة وبناءً على الدراسات السابقة، ومن خلال دراسة استطلاعية تضمنت مقابلات أجراها الباحث مع عينة من العاملين في المستويات الإدارية العليا في المصارف التجارية الخاصة.

ومن خلال الإجابات على الأسئلة خلال الدراسة الاستطلاعية، وملاحظة الباحث والدِّراسات السَّابقة، قام الباحث بصياغة مشكلة الدِّراسة بالتَّساؤل الرَّئيس الآتي:

هل لمقررات بازل (3) تأثير على تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية؟

وعن هذا التَّساؤل تتفرع مجموعة من التَّساؤلات الفرعيَّة:

- هل لمقررات بازل (3) تأثير على مخاطر السيولة في المصارف التجارية الخاصة في سورية؟
- هل لمقررات بازل (3) تأثير على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية؟
- هل لمقررات بازل (3) تأثير على مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية؟

4ـ أَهميَّة البحث وأَهدافه:

تظهر أهميَّة الدِّراسة من ناحيتين نظريَّة وعمليَّة:

فمن الناحية النظرية: من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجد الباحث أن هذه الدراسات لم تأخذ بحسبانها جميع مقررات بازل 3 كون جوهر هذه الدراسة يتمحور حول مقررات بازل 3، فأغلب هذه الدراسات كانت تركز على البعض منها. في حين أن هذه الدراسة سوف تأخذ في حسبانها أهم هذه المقررات من وجهة نظر الباحث، وبالتالي سوف يقدم نموذجاً علمياً يقدم له نظرياً من خلال المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع بشرح وتقديم كل بعد وربط هذه الأبعاد وبالنتيجة تقديم نموذجاً فعال، نظراً للدراسات القليلة المتوفرة في الجمهورية العربية السورية بخصوص مقررات بازل 3، ومن مبدأ ربط الجامعة بمشاكل القطاعات الخدمية والإنتاجية و....الخ.

ومن الناحية العمليَّة: تتجلى أهمية الدراسة عملياً من كونها، تركز على واقع القطاع المصرفي، من حيث تطبيق مقررات بازل 3، نظراً للمعاناة الكبيرة التي يتكبدها هذا القطاع في هذا المجال، وما لذلك من تأثير كبير على شريحة كبيرة من قطاعات الصرافة في سورية، بالإضافة إلى ما يمكنه أن تقدمه الدراسة من نتائج لهيئات والقطاعات المعنية.

يهدُف البحث بشكل عام إلى بيان تأثير مقررات بازل (3) على تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية، من خلال:

ـ توضيح تأثير مقررات بازل (3) على مخاطر السيولة في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

ـ بيان توضيح تأثير مقررات بازل (3) على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

ـ بيان توضيح تأثير مقررات بازل (3) على مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

5ـ فرضيَّات البحث:

فرضيَّة البحث الرَّئيسة: ينطلق البحث من فرضيَّة رئيسة مفادها لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) تأثير على تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية. حيث يمكن اشتقاق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

1-الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على مخاطر السيولة في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

2-الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

3ـ الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

منهجيَّة البحث:

اتَّبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، ومجموعة طرائق منها الاعتماد على البيانات الثَّانوية، والأوليَّة من خلال استبانة تمَّ تصميمها، وتمَّ توزيعها على (85) مبحوث، استرد منها (85) استبانة صالحة للتَّحليل، وتكوَّن مجتمع البحث من كادر العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة في المصارف التجارية الخاصة كونهم المسؤولين عن عملية اتخاذ القرار، ثم تمَّ الاعتماد على برنامج الـ SPSS كأداة لتحليل البيانات المتوَّفرة.

7ـ مجتمع وعينة البحث:

تم الحصول على عينة قصدية مكونة من 85 مفردة من العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة في عدد المصارف التجارية الخاصة (مصرف بيمو السعودي الفرنسي، ومصرف سورية والمهجر، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيبلوس، ومصرف الائتمان الأهلي) في سورية.

حدود البحث: زمانيَّة: فترة توزيع الاستبانة في شهر كانون الثاني 2023. ومكانيَّة: فروع المصارف التجارية السورية الخاصة.

الإطار النظري للبحث:

2- اتفاقية بازل الثالثة :**Basel III Accord**

بحسب (Županović, 2014, P: 87) يحدد إطار عمل بازل 3 من خلال ما يلي:

1ـ رأس مال أعلى وأفضل جودة.

2ـ تغطية أفضل للمخاطر، خاصة فيما يتعلق بأنشطة سوق رأس المال.

3ـ إدخال نسبة الرافعة المالية كدعم للمتطلبات القائمة على المخاطر.

4ـ إدخال معيارين عالميين للسيولة.

ولإصلاحات بازل 3 مجموعة من الآثار نذكر منها (حفيظ، 2020، ص29):

- صعوبة تدبر راس المال المطلوب بعد ادراج مخاطر جديدة
- تراجع نسبة الإقراض في البنوك بعد التزامها بنسبة الرافعة المالية
- ارتفاع معدلات الفائدة في السوق النقدي مما يوجه المستثمرين نحو السوق المالي
- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة الانتقالية.

ويرى الباحث إن بازل 3 هو فرصة للمصارف لتطوير ذاتها حيث يوفر أساسا متينا للتطورات المقبلة في القطاع المصرفي وتغيير للطريقة التي على المصارف إدارة المخاطر بها، وذلك بتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسبة القروض المتعثرة. كما أنه في الوقت ذاته تحد وتهديد لبعض المصارف التي لن تستطيع مواكبة هذه الشروط سواء مادياً أم بشرياً، فتكلفة تطبيق هذه المعايير بالنسبة للمصارف سوف تكون مرتفعة، وبالتالي كان لابد من التأكد من قدرة المصارف على تحمل فاتورة هذه المعايير المتشددة.

وقد بدا واضحاً مما سبق ذكره أن مقررات بازل 3 تهدف إلى تقوية قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والمالية من خلال زيادة الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على المصارف الاحتفاظ به، فضلاً عن تحسين جودة رأس المال التنظيمي.

وبشكل عام من خلال ما سبق يرى الباحث أن الاتفاقيات 1 و2 و3 مكملة لبعضها البعض وجاءت كل اتفاقية كاستمرار لعمل الاتفاقية التي تليها بالتالي لا يمكن القول بأن إحدى الاتفاقيات تتفوق على الاتفاقية الأخرى لأن لكل اتفاقية خصائص ونقاط قوة وجوانب إيجابية وبالمقابل لها نقاط ضعف وجوانب سلبية.

2 مفهوم الخطر:

ووفقًا لدراسة (Haneef *et al*, 2012, p: 309) بحسب اللوائح التنظيمية والإشراف المصرفي لتركيا (2005)، يمكن تعريف الخطر على أنه "احتمال انخفاض في المنفعة الاقتصادية بسبب خسارة مالية أو مصاريف أو خسارة غير متوقعة حدثت فيما يتعلق بمعاملة كما تم تقسيمها إلى فئتين:

أخطار يمكن السيطرة عليها: الأخطار التي يمكن فيها التخفيف من احتمالية الخسارة التي قد يتكبدها البنك باستخدام تقنيات تخفيف الأخطار أو فرض حدود على المعاملات التي قد تولد الأخطار.

أخطار لا يمكن السيطرة عليها: اعتماداً على تنوع الأخطار التي يمكن السيطرة عليها بمرور الوقت، ومخاطر الخسارة التي لا يمكن التنبؤ بها باستخدام أي قياس للخطر وتقنيات التخفيف أو عن طريق تطبيق حدود التعرض للخطر، والتي تتحقق عند ظهورها.

ومن وجهة نظر (Kanchu & Kumar, 2013, p: 145) يتم تعريف الخطر على أنه أي شيء يمكن أن يخلق عوائق في طريق تحقيق أهداف معينة، والذي يمكن أن يكون بسبب عوامل داخلية أو عوامل خارجية، اعتماداً على نوع الخطر الموجود في موقف معين؛ حيث يمكن أن يؤدي التعرض لهذا الخطر إلى جعل الموقف أكثر خطورة، ولعل الطريقة الأفضل للتعامل مع مثل هذا الموقف؛ هو اتخاذ بعض التدابير الاستباقية لتحديد أي نوع من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. بعبارات بسيطة، يمكن القول إن إدارة المخاطر مسبقاً أفضل بكثير من انتظار حدوثها.

من وجهة نظر (Apătăchioae, 2015, P: 37) يمكن تعريف الخطر على أنه حدث غير مؤكد، ولكنه ممكن ومتوقّع، يمكن أن يتسبب ببعض الخسائر، ينبع الخطر من عدم اليقين بشأن الانحراف عن النتيجة المرجوة، ويُنظر إلى الخطر على أنه ظاهرة تأتي من الظروف التي يكون فيها صانع القرار قادراً على تحديد الاتجاهات / الأحداث المحتملة وحتى احتمالية حدوثها، وعدم القدرة على تحديد أي من هذه الأحداث سيحدث بالفعل في القطاع المالي بشكل عام. ولكن بشكل خاص في النظام المصرفي، تشير المخاطر فقط إلى الانحرافات السلبية عن النتيجة المتوقعة أو المرغوبة وترتبط باحتمالية الخسارة، بينما تعتبر الانحرافات الإيجابية بمثابة فرص، تحدث المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي في أي عمليات أو معاملات أو قرارات تشير إلى عدم يقين معين بشأن نتيجة ما.

ونظراً لأن جميع عملياتهم المصرفية بها درجة من عدم اليقين المرتبطة بها، فإن جميع العمليات المصرفية تساهم في المخاطر الإجمالية للبنك، إذ يمكن تعريف المخاطر المصرفية على أنها ظاهرة تحدث أثناء العمليات المصرفية وتسبب آثارًا سلبية على هذه الأنشطة من خلال تدهور جودة الأصول أو انخفاض الأرباح أو حتى تسجيل الخسائر، وكلها تؤثر على وظائف البنك. قد تنشأ المخاطر المصرفية لأسباب داخلية أو خارجية، وفي ضوء النفقات غير المتوقعة التي قد تنشأ، فإن أنشطة إدارة المخاطر لها اهتمام خاص بالبنوك.

بما أن البنوك معرضة بطبيعتها لمخاطر عالية بسبب اعتمادها على أموال المودعين التي تعتبر قانوناً أموالا مقترضة من أطراف ثالثة، فمن الضروري الحرص على صيانتها من خلال توظيفها في مجالات تحقيق الإيرادات المصرفية من

جهة، وتوفير السيولة والأمان لهذه الأموال. من ناحية أخرى، يجب على الإدارة المصرفية أن تتوخى العناية اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياتها المختلفة.

ولذلك عند البدء في مناقشة المخاطر التي تظهر بشكل طبيعي من الأنشطة المصرفية، يمكن مناقشة بعض المخاطر المتعلقة بالصناعة المصرفية. من الناحية النظرية، تتضمن الأعمال المصرفية عدة فئات مختلفة من الأنشطة، لكن التصنيف العام يعتمد على الأنشطة المصرفية والتجارية التقليدية. بشكل عام، تخلق الأنشطة المصرفية العديد من المخاطر الفريدة، ولكن في هذه الحالة، يمكن إعطاء أمثلة مختلفة لتبسيط المقدمة. ترتبط هذه المخاطر بائتمانيات البنك والسيولة والتداول والإيرادات والتكاليف والأرباح وقضايا الملاءة المالية.

في هذه الفقرة تمَّت مناقشة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرَّض لها المصارف؛ فبحسب (Greuning & Bratanovic, 2009, P: 3–4) تنقسم المخاطر المصرفية إلى ثلاث فئات: المخاطر المالية والتشغيلية والبيئية؛ حيث تشتمل المخاطر المالية بدورها على نوعين من المخاطر، يمكن أن تؤدي المخاطر المصرفية التقليدية ـ بما في ذلك الميزانية العمومية وهيكل بيان الدخل، والائتمان، ومخاطر الملاءة ـ إلى خسارة البنك إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، إذ يمكن أن تؤدي مخاطر الخزانة، على أساس المراجحة المالية، إلى ربح إذا كانت المرابحة صحيحة أو خسارة إذا كانت غير صحيحة، مع العلم أنَّ الفئات الرئيسية لمخاطر الخزانة هي السيولة ومعدل الفائدة والعملات ومخاطر السوق (بما في ذلك الطرف المقابل).

3 مخاطر السيولة liquidity risk: من وجهة (Tursoy, 2018 , p: 5) تركز البنوك بشكل كبير على مشاكل عدم كفاية الأصول السائلة لتعويض الاحتياجات النقدية أو السحب من المودعين وطلبات القروض. عادة ما يكون الحفاظ على مراكز السيولة للبنوك من مهامها الحاسمة، لأن عواقب انخفاض مستوى السيولة تسبب مشاكل للبنوك من حيث الإعسار المصرفي. ترتبط الملاءة المالية بالالتزامات التي تعطيها البنوك في المقام الأول وعوداً لعملائها. في مواجهة مشاكل السيولة، تحتاج البنوك إلى اقتراض الأموال على الفور بتكلفة إضافية من أجل تلبية احتياجاتها النقدية. عادة ما يتم هذا النوع من التمويل من قبل مقرض أو الأسواق بين البنوك. يمكن تغطية احتياجات الأموال الفورية من قبل البنوك المركزية أو مصادر أخرى، لكن هذه العملية تؤدي إلى تكاليف إضافية للبنوك وتقلل من أرباحها.

وبحسب (Oudat & Ali, 2021 P: 407) تحدد مخاطر السيولة أسعار الائتمان لعملاء البنوك هؤلاء لتلبية مطالب المودعين لسحب أموالهم. بمعنى آخر، إذا لم يكن لدى الشركة الموارد الكافية للوفاء بوعودها أو توقعاتها التعاقدية في فترة معينة، فإنها تخاطر من خلال المواجهة. وبالتالي، يُفترض أن تكون أعلى نسب السيولة مستقرة بالنسبة للمؤسسات، على الرغم من أن الشركات أكثر عرضة للتخلف عن السداد عند مستويات السيولة العالية والديون المنخفضة. وذلك لأن مخاطر السيولة المنخفضة تعني أن البنوك تكافح لتوفير الائتمان للدخل. لذلك، إذا لم يكن لدى البنك سيولة كافية، فلن يتم تغطية أنشطته اليومية.

4–8 مخاطر السوق **Market risk**: بحسب (Tursoy, 2018 , p: 5–6) ترتبط المخاطر المنهجية بأصول البنك حيث تتغير قيمها من خلال العوامل المنهجية، وتسمى أيضاً مخاطر السوق وعادة ما تشارك البنوك في أنشطة السوق، ويمكن أن ترتبط مخاطر السوق بأي أسعار يتم تداولها باستمرار في الأسواق المالية. بناءً على نظرية التنويع، يمكن تنويع بعض مخاطر الاستثمار بعيداً، لكن هذا غير ممكن مع الباقي. بالتأكيد، توفر الفرص الجديدة مثل التحوط الفرصة للمشاركين في السوق للتحوط من مخاطرهم، لكن هذا ليس متنوع تماماً بعيداً عن المخاطر التي تتعلق بالسوق. من الناحية المفاهيمية، توفر المنتجات المشتقة واحدة من أفضل الأدوات للتعامل مع تغيرات الأسعار، وهناك مفهوم

آخر مهم يمكن مناقشته هنا هو إدارة المحافظ؛ حيث إدارة المحفظة هي أيضاً نهج مهم يستخدم لمعالجة الحد من المخاطر المرتبطة بأنشطة الاستثمار.

ومن وجهة نظر ((Tamimi, 2021, p: 118تحدث هذه المخاطر بسبب التغيرات العامة في الأسعار والسياسات على مستوى الاقتصاد ككل، وتنشأ مخاطر السوق الخاصة عندما يكون هناك تغيير في أسعار أصول أو أدوات تجارية معينة بسبب ظروفها، وتنقسم مخاطر السوق إلى:

ـ مخاطر معدل الفائدةinterest rate risk : تنشأ من تقلبات أسعار الفائدة، والتي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة للبنك إذا كانت إعادة تسعير كل من المطلوبات والأصول غير متسقة تتفاقم هذه المخاطر في حالة عدم وجود نظام معلومات يسمح بتحديد معدلات تكلفة المطلوبات وحساسية البنود في الميزانية العمومية لأسعار الفائدة.

ـ مخاطر سعر الصرفExchange rate risk : يواجه البنك هذا النوع في تقلبات أسعار الصرف وخطر إعادة تقييم مراكز العملات بناءً على أسعار الصرف المتغيرة والمتقلبة وبالتالي تأثيرها على الأصول والخصوم والمركز التنافسي للبنك.

ـ مخاطر أسعار الأوراق الماليةThe securities price risks: عندما تتعرض البنوك لخسائر نتيجة تقلب أسعار السوق للأسهم والسندات والسلع، يعد قياس مخاطر الأسعار أمراً بالغ الأهمية للتعرف على الخسائر والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

5 مخاطر الائتمان **Credit risk**: تناول الباحثون مفهوم مخاطر الائتمان بحيثياته وتفاصيله المختلفة؛ فالبعض عرَّفه من وجهة نظره الشخصية بالاستناد إلى أدب البحث؛ والبعض الآخر عرَّفه بناء على مقاطعة آراء باحثون آخرون، وبناءً على وجهات نظر متعددة، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر هؤلاء الباحثون إلاَّ أنَّها جاءت متقاربة ومتشابهة من حيث الصياغة والمضمون؛ إذ يُعد الائتمان المصرفي نشاطاً مصرفياً غاية في الأهمية، ومن أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يُعد من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يُحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعد الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدراك المصرف ؛ فمن وجه نظر كل من (Kudinska & Konovalova, 2016, P: 90–91) يشكل موضوع مخاطر الائتمان الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي وتختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية والمحيطة وكذلك تختلف باختلاف أنواع العمليات التي يمارسها المصرف وتمس المخاطر بشكل كبير عمليات الاقراض ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار أساليب وطرق للحد منها على أقل تقدير، وتقاس مخاطر الائتمان من خلال المعادلة الآتية: القروض المتعثرة / إجمالي القروض × القروض المتعثرة / إجمالي القروض 100.

ومن جهة أخرى ذهبت دراسة (Siddiqe *et al*, 2021, P: 3) إلى أنه وأثناء العمل في الصناعة المصرفية، هناك ثلاث فئات من المخاطر التي يتعين على المصرف مواجهتها تشمل المخاطر البيئية والمالية والتشغيلية؛ إذ تحقق البنوك مداخيلها من خلال قيامها بإصدار قدر هائل من الائتمان للمقترضين، ولكن لا يزال هذا النشاط ينطوي على قدر كبير من مخاطر الائتمان؛ فعندما يتعذر على المقترضين من القطاع المصرفي الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالديون في الوقت المحدد، فإن ذلك يطلق عليه مخاطر الائتمان، حيث عندما يكون هناك قدر كبير من التخلف عن سداد القروض، يكون لذلك أثر سلبي على ربحية القطاع المصرفي، وأظهرت الدراسة أن عدم وجود إدارة فعالة لمخاطر الائتمان سيؤدي إلى حدوث اضطرابات مصرفية وحتى قد تؤدي إلى أزمات مالية.

وهذا وقد أكدت دراسة (Yanenkova et al, 2021, P: 2) إلى أن تقييم مخاطر الائتمان للبنك التجاري يأخذ في الاعتبار الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية للمقترض، ونوعية وتوافر وكفاية ضمان الائتمان، والذي يعد شرط مسبق للمقترض للحصول على أموال الائتمان، وكذلك سدادها في حدود معينة؛ حيث وبالنسبة للمصرف، فإن الغرض من تقييم مخاطر الائتمان هو الحصول على تقييم نوعي لنشاط المقترض، بناءً على اتخاذ قرار بشأن إقراض أو إنهاء العلاقات الائتمانية، لأنَّ الغرض من تحديد مخاطر الإقراض لمؤسسة مالية، هو تقييم الوضع المالي للمقترض قصد التعرف على إمكانية سداد الدين على القرض من مصادر داخلية، لأنَّه غالباً ما ترتبط مخاطر الائتمان بالتقصير، وعدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المقابل في الامتثال للالتزامات في الوقت المحدد و / أو بالحجم الكامل، مما يؤدي إلى انتهاك شروط العقد ويسمح للدائن ببدء إجراءات سداد الديون، إذ لا ينبغي أن يتضمن التحليل الشامل لمخاطر الائتمان تقييماً لاحتمال إفلاس الطرف المقابل فحسب، بل يجب مراعاة حدوث أحداث ائتمانية تؤدي إلى تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض أو الخصائص الائتمانية للأدوات المالية.

الدراسة العملية:

تم تطبيق البحث في المصارف التجارية موضوع البحث، وتم توزيع أداة الاستقصاء على العاملين في تلك المصارف، وبناء على إجاباتهم تم إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية؛ حيث تمَّ اعتمَّاد مقياس ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة وأعطي رقم لكل إجابة، وحسب مجال الإجابة من خلال العلاقة الآتية: (أعلى درجة إجابة– أدنى درجة إجابة) /عدد الإجابات= (5–1) /5=0.8 وبالتالي يكون المجال الأول المقابل للإجابة غير الموافق بشدة هو 1–1.79 وهكذا بالنسبة لبقية المجالات بحيث يكون المدى الفاصل بين كل مجال والمجال الذي يليه هو 0.8 كما في الجدول (1):

الجدول (1) درجات التّرميز لكل حالة من حالات الإجابة ومجالها

الإجابة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
درجة الإجابة	5	4	3	2	1
مجال الإجابة	4.2–5	3.4–4.19	2.6–3.39	1.8–2.59	1–1.79

اختبار الثّبات والصّدق: تم حساب معامل (ألفا كرونباخ–Alpha Cronbach) والذي تنتمي قيمته للمجال من الصفر إلى الواحد الصحيح لقياس الثّبات، كلما اقتربت قيمته من الواحد كلما زادت مصداقيّة البيانات في عكس نتائج العيّنة على مجتمع البحث، حسب هذا المعامل لمحاور كل استبانة ولكامل الاستبانات، وحسب معامل الصّدق من خلال إيجاد الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (2):

الجدول (2) معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصّدق للاستبانة

المحور	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصّدق
كامل الاستبانة	0.815	0.903
بازل 3	0.673	0.820
مخاطر السيولة	0.861	0.928

مخاطر السوق	0.663	0.814
مخاطر الائتمان	0.664	0.815

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج .(20) SPSS

يتضح من الجدول أعلاه ان جميع قيم معامل ألفا كرونباخ أكبر من 60% وكذلك معامل الصّدق وبالتالي يمكن القول إن بيانات جميع المحاور تتمتع بالثّبات وبالمصداقيّة.

3-4 الإحصاءات الوصفية:

لتحليل المتوسّطات والانحرافات المعيارية لعبارات كل الاستبانة والتعرف على درجة توفر وإدراك مضمون كل عبارة في المصارف التجارية موضوع البحث وفيما يأتي يوضّح الجدول (3) متوسط الإجابة لكل عبارة مع الانحراف المعياري لكل منها وذلك لعبارات محوري بازل 3 ومخاطر القروض ومن ثم نتيجة كل عبارة كما يأتي:

الجدول (3): الاحصاءات الوصفية لعبارات محوري بازل 3 ومخاطر القروض.

العبارة	Mean	Std. Deviation	Sig. (2-tailed)	النتيجة وفق مقياس ليكرت
بازل 3				
يتم رفع الحد الادنى من متطلبات حقوق المساهمين وهو اعلى اشكال رأس المال	3.82	.796	.000	موافق
مؤشر الرافعة المالية الذي يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام المصارف	3.90	.659	.000	موافق
المصرف يلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت ازمة	4.03	.171	.000	موافق
يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة في المدى المتوسط والطويل	4.00	.246	.000	موافق
تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في اوقات الرواج ويمكن تخفيضها في اوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي	3.91	.354	.000	موافق
مخاطر السيولة				
تميل البنوك التي تمتلك مستوى مرتفعًا من الأصول السائلة إلى الأداء السيئ.	3.86	.620	.000	موافق
سوء إدارة السيولة هو سبب لضعف تصنيف البنك بين البنوك التجارية	3.86	.620	.000	موافق
زيادة متطلبات السيولة القانونية من شأنه أن يؤدي إلى أداء أفضل للبنوك التجارية	4.01	.100	.000	موافق
إن الإشراف الأفضل على سيولة القطاع المصرفي من قبل البنك المركزي السوري سيعزز الأداء للبنوك التجارية.	4.01	.100	.000	موافق
نمو القروض الاستثمارية من مستوى السيولة للبنوك التجارية.	3.97	.313	.000	موافق
مخاطر السوق				
يوجد نظام معلومات يسمح بتحديد معدلات تكلفة المطلوبات وحساسية البنود في الميزانية العمومية لأسعار الفائدة	3.93	.408	.000	موافق
لدى المصرف القدرة على مواجهة تقلبات أسعار الصرف وخطر إعادة تقييم مراكز العملات بناءً على أسعار الصرف المتغيرة والمتقلبة	3.94	.422	.000	موافق

لدى المصرف القدرة على مواجهة الخسائر نتيجة تقلب أسعار السوق للأسهم والسندات والسلع	4.05	.219	.000	موافق
يعد قياس مخاطر الأسعار أمراً بالغ الأهمية للتعرف على الخسائر والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال	4.02	.141	.000	موافق
ليس لأسعار الصرف المتغيرة والمتقلبة تأثير على الأصول والخصوم والمركز التنافسي للبنك	3.99	.224	.000	موافق
مخاطر الائتمان				
تتجنب إدارة المصرف التضارب في اتخاذ القرارات في المصرف من خلال إيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملائه	3.91	.570	.000	موافق
يتم تصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً بحيث يشمل على تصنيف مخاطر العملاء بحسب ملاءتهم المالية وقدرتهم على السداد	4.01	.266	.000	موافق
يتم دورياً مراقبة محفظة المصرف وتوزيعها حسب التصنيفات	3.94	.422	.000	موافق
تمتاز المعلومات المتدخلة إلى أنظمة معلومات المصرف بالدقة والتحلي بضوابط زمنية	3.92	.464	.000	موافق
يتم تصنيف الضمانات بحسب نوعها ونسب تغطيتها لمخاطر التسهيلات الممنوحة و/أو القائمة	3.96	.231	.000	موافق

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS (20).

يبيّن الجدول أعلاه أن النتيجة حسب مقياس ليكرت الخماسي جاءت لغالبية العبارات موافق مما يدعو للقول إن مستوى توفر العبارات التي حصلت على هذه النتيجة في المصارف التجارية موضوع البحث هو بدرجة فوق المتوسط، مما يعني أن التوجه إيجابي من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

3-5 اختبار الفرضيات:

الفرضيَّة الرَّئيسة :لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

ويتفرَّع عن هذه الفرضيَّة الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على مخاطر السيولة في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضيَّة الفرعيَّة الثانية: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على مخاطر السيولة في المصارف التجارية الخاصة في سورية، ولاختبار الفرضية:

ـ قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السيولة، وقد ظهرت النتائج كالتالي:

الجدول (4) تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السيولة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.425[a]	.180	.172	.12098	.180	21.566	1	85	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بلغ معامل التحديد بين مقررات بازل (3) ومخاطر السيولة (0.180)، وهو يدلّ على أنّ (18.0%) من تغيرات تعزيز مخاطر السيولة تتبع لتغيرات مقررات بازل (3).

الجدول رقم (5) تحليل التباين للمتغير المستقل (مقررات بازل (3)) والمتغير التابع (مخاطر السيولة) في المصارف التجارية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة **F**	المعنوية **Sig**
الانحدار	.316	1	.316	21.566	.000[b]
البواقي	1.434	98	.015		
الإجمالي	1.750	99			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

من خلال الجدول السابق رقم (5) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لمقررات بازل 3 في المصارف التجارية في مخاطر السيولة، حيث بلغت قيمة F (21.566) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل 3 و(مخاطر السيولة) في المصارف التجارية.

الجدول رقم (6) نموذج الانحدار البسيط لتأثير مقررات بازل (3) في (مخاطر السيولة) في المصارف التجارية

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري **St. Error**	الانحدار المعياري **Beta**	**T** المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	3.290	.153		21.461	.000	
مقررات بازل (3)	.180	.039	.425	4.644	.000	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ولتحديد وقياس تأثير مقررات بازل (3) في (المتغير التابع) مخاطر السيولة، فقد تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين، والجدول رقم (6) يحتوي على معادلة الانحدار الخطية بين المتغيرات، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

Y= 3.290 + 0.180X

إذ يمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ بقيمة y مخاطر السيولة، بدلالة x مقررات بازل (3)، ومن خلال المعادلة نجد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مقررات بازل (3)، ومخاطر السيولة، وأن قيمة ميل الانحدار موجبة (0.180) أي إنه كلما زادت نسبة تطبيق (مقررات بازل (3) بمقدار (1%) فإن معدل تصنيف مخاطر السيولة سوف يزداد بمقدار (0.180%).

الفرضيَّة الفرعيَّة الثانية: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور على مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

ـ ثم قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السوق، وقد ظهرت النتائج كالتالي:

الجدول (7) تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السوق

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.593[a]	.352	.345	.10761	.352	53.137	1	85	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بلغ معامل التحديد بين مقررات بازل (3) ومخاطر السوق (0.352)، وهو يدلّ على أنّ (35.2%) من تغيرات مخاطر السوق تتبع لتغيرات مقررات بازل (3).

الجدول رقم (8) تحليل التباين للمتغير المستقل مقررات بازل (3) والمتغير التابع مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة **F**	المعنوية **Sig**
الانحدار	.615	1	.615	53.137	.000[b]
البواقي	1.135	98	.012		
الإجمالي	1.750	99			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

من خلال الجدول السابق رقم (8) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لمقررات بازل (3) في المصارف التجارية الخاصة في سورية في مخاطر السوق، حيث بلغت قيمة F (53.137) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

الجدول رقم (9) نموذج الانحدار البسيط لتأثير مقررات بازل (3) في مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري **St. Error**	الانحدار المعياري **Beta**	**T** المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	2.599	.193		13.501	.000	
مقررات بازل (3)	.352	.048	.593	7.290	.000	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ولتحديد وقياس تأثير مقررات بازل (3) في (المتغير التابع) مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية، فقد تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين، والجدول رقم (9) يحتوي على معادلة الانحدار الخطية بين المتغيرات، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

Y= 2.599 + 0.352X

إذ يمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ بقيمة y مخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية، بدلالة x مقررات بازل (3)، ومن خلال المعادلة نجد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مقررات بازل (3)، ومخاطر السوق، وأن قيمة ميل الانحدار موجبة (0.352) أي إنه كلما زادت نسبة تطبيق مقررات بازل (3) بمقدار (1%) فإن معدل تصنيف مخاطر السوق سوف يزداد بمقدار (0.352%).

الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) دور مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

الجدول (10) تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) ومخاطر الائتمان

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.349[a]	.121	.113	.12525	.121	13.550	1	85	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بلغ معامل التحديد بين مقررات بازل (3) ومخاطر الائتمان (0.121)، وهو يدلّ على أنّ (21.1%) من تغيرات مخاطر الائتمان تتبع لتغيرات مقررات بازل (3).

الجدول رقم (11) تحليل التباين للمتغير المستقل (مقررات بازل (3) والمتغير التابع مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة **F**	المعنوية **Sig**
الانحدار	.213	1	.213	13.550	.000[b]
البواقي	1.537	98	.016		
الإجمالي	1.750	99			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

من خلال الجدول السابق رقم (11) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية مقررات بازل (3) في المصارف التجارية الخاصة في مخاطر الائتمان، حيث بلغت قيمة F (13.550) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، الأمر الذي يشير إلى وجود وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل (3) ومخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة.

الجدول رقم (12) نموذج الانحدار البسيط لتأثير مقررات بازل (3) في مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة.

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري **St. Error**	الانحدار المعياري **Beta**	**T** المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	3.485	.140		24.805	.000	
مقررات بازل (3)	.131	.036	.349	3.681	.000	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ولتحديد وقياس تأثير مقررات بازل (3) في (المتغير التابع) مخاطر الائتمان، فقد تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين، والجدول رقم (12) يحتوي على معادلة الانحدار الخطية بين المتغيرات، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Y = 3.485 + 0.131X$$

إذ يمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ بقيمة y مخاطر الائتمان، بدلالة x مقررات بازل (3)، ومن خلال المعادلة نجد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مقررات بازل (3)، ومخاطر الائتمان، وأن قيمة ميل الانحدار موجبة (0.131) أي إنه كلما زادت نسبة تطبيق مقررات بازل (3) بمقدار (1%) فإن معدل تصنيف مخاطر الائتمان سوف يزداد بمقدار (0.131%).

الفرضيَّة الرَّئيسة: لا يوجد تأثير معنوي لمقررات بازل (3) على تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية.

قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) في تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة في سورية، وقد ظهرت النتائج كالتالي:

الجدول (13) تحليل الانحدار الخطي بين مقررات بازل (3) وتصنيف مخاطر القروض المصرفية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.635[a]	.404	.397	.10320	.404	66.303	1	85	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بلغ معامل التحديد بين مقررات بازل (3) وتصنيف مخاطر القروض المصرفية (0.404)، وهو يدلّ على أنّ (40.4%) من تغيرات تصنيف مخاطر القروض المصرفية تتبع لتغيرات مقررات بازل (3).

الجدول رقم (14) تحليل التباين للمتغير المستقل مقررات بازل (3) والمتغير التابع تصنيف مخاطر القروض المصرفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة **F**	المعنوية **Sig**
الانحدار	.706	1	.706	66.303	.000[b]
البواقي	1.044	98	.011		
الإجمالي	1.750	99			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

من خلال الجدول السابق رقم (41) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتطبيق مقررات بازل (3) في المصارف التجارية الخاصة في سورية في تصنيف مخاطر القروض المصرفية، حيث بلغت قيمة F (66.303) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير معنوي بين تطبيق مقررات بازل (3) وتصنيف مخاطر القروض المصرفية.

الجدول رقم (15) نموذج الانحدار البسيط لتأثير تطبيق مقررات بازل (3) في تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري **St. Error**	الانحدار المعياري **Beta**	**T** المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	2.795	.148		18.847	.000	
مقررات بازل (3)	.305	.038	.635	8.143	.000	معنوي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ولتحديد وقياس تأثير تطبيق مقررات بازل (3) في (المتغير التابع) تصنيف مخاطر القروض، فقد تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين، والجدول رقم (15) يحتوي على معادلة الانحدار الخطية بين المتغيرات، وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Y= 2.795 + 0.305X$$

إذ يمكن استخدام هذه المعادلة للتنبؤ بقيمة y تصنيف مخاطر القروض، بدلالة x تطبيق مقررات بازل (3)، ومن خلال المعادلة نجد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل (3)، تصنيف مخاطر القروض، وأن قيمة ميل الانحدار موجبة (0.305) أي إنه كلما زادت نسبة تطبيق مقررات بازل (3) بمقدار (1%) فإن معدل تصنيف مخاطر القروض سوف يزداد بمقدار (0.305%).

والنتيجة:

وبما أنّ 0.01= α > Sig = p = 0.000، فإنّ الباحث يرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي بين تطبيق مقررات بازل (3) وتصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة؛ ويقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود تأثير معنوي، وبما أن هناك تأثير لتطبيق مقررات بازل (3) في تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية وأساسية وإيجابية كون لتطبيق مقررات بازل (3) تأثير فعال وجوهري وأساسي في تصنيف مخاطر القروض المصرفية في المصارف التجارية الخاصة كون الباحث على معرفة ودراية كافية بظروف العمل في المصارف التجارية الخاصة، وهذا وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة التي أوردها الباحث في بحثه حيث وجدت معظم الدراسات أن لتطبيق مقررات بازل (3) تأثير مهم وإيجابي في مختلف تصنيفات المخاطر كدراسة (الجمعة وآخرون، 2022).

الاستنتاجات والتَّوصيات:

الاستنتاجات:

وكنتيجة لاختبار الفرضيات تمكّن الباحث من الوصول لعدد من النتائج أهمّها:

1. وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل 3 و(مخاطر السيولة) في المصارف التجارية.
2. وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل (3) ومخاطر السوق في المصارف التجارية الخاصة في سورية.
3. وجود تأثير معنوي بين مقررات بازل (3) ومخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة.
4. وجود تأثير معنوي بين تطبيق مقررات بازل (3) وتصنيف مخاطر القروض المصرفية.
5. يتم رفع الحد الادنى من متطلبات حقوق المساهمين وهو اعلى اشكال رأس المال
6. مؤشر الرافعة المالية الذي يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام المصارف
7. تميل البنوك التي تمتلك مستوى مرتفعًا من الأصول السائلة إلى الأداء السيئ.
8. سوء إدارة السيولة هو سبب لضعف تصنيف البنك بين البنوك التجارية
9. لدى المصرف القدرة على مواجهة الخسائر نتيجة تقلب أسعار السوق للأسهم والسندات والسلع
10. يعد قياس مخاطر الأسعار أمراً بالغ الأهمية للتعرف على الخسائر والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال
11. يتم تصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً بحيث يشمل على تصنيف مخاطر العملاء بحسب ملاءتهم المالية وقدرتهم على السداد
12. يتم دورياً مراقبة محفظة المصرف وتوزيعها حسب التصنيفات

التوصيات :

يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة استمرار المصارف التجارية الخاصة بتطبيق مقررات بازل 3 لما لذلك من تأثير في مخاطر السيولة المصرف من خلال تلبية المصرف لاحتياجات السيولة ذاتياً في حال طرأت ازمة.
2. ضرورة استمرار المصارف التجارية الخاصة بتطبيق مقررات بازل (3) لما لذلك من تأثير في مخاطر السوق من خلال توفير مصادر تمويل مستقرة للمصرف في المدى المتوسط والطويل.

3. ضرورة استمرار المصارف التجارية الخاصة بتطبيق مقررات بازل (3) لما لذلك من تأثير في مخاطر الائتمان من خلال ووجود مؤشر للرافعة المالية يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام المصارف.

4. ضرورة استمرار المصارف التجارية الخاصة بتطبيق مقررات بازل (3) لما لذلك من تأثير في مخاطر القروض المصرفية (مخاطر السيولة، مخاطر السوق ومخاطر الائتمان).

13. ضرورة المحافظة على جعل مؤشر الرافعة المالية يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام المصارف

14. ضرورة العمل على جعل البنوك تميل إلى امتلاك مستوى منخفضاً من الأصول السائلة حتى تميل إلى الأداء الجيد.

15. ضرورة العمل من قبل البنوك على الإدارة الجيدة للسيولة حتى يتحسن تصنيف البنك بين البنوك التجارية

16. ضرورة المحافظة على مقدرة المصرف على مواجهة الخسائر نتيجة تقلب أسعار السوق للأسهم والسندات والسلع

17. ضرورة الاستمرار بالمراقبة الدورية لمحفظة المصرف وتوزيعها حسب التصنيفات

18. القيام بدراسات مستقبلية مثل:

تأثير مقررات بازل 2 في مخاطر المصارف التجارية العامة.

دور مقررات بازل (1 و2 و3) في رفع الملاءة المالية للمصارف.

References:

1. Al-Ghanmi, Faisal Fahd; Hajeri, Falah. The general framework of Basel 3 standards and their impact on banking. International Journal of Heritage in Islam, Volume (3), Issue (1), 2022.
2. Al-Jaafari, Al-Sadiq Ahmad Abu Al-Qasim. The impact of applying Basel III & II requirements on modernizing the Libyan banking sector: an analytical study on the Libyan banking sector. Economic Horizons Magazine, Issue (129, 2020).
3. Apătăchioae, A (2015). The performance, banking risks and their regulation. 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013, Procedia Economics and Finance 20, 35 – 4, Available online at www.sciencedirect.com.
4. Daham, nice daham; Al-Ajili, Omar Wasfi Mikhlif; Al-Moaini, Hashem Rashid, Ajrash Affan. "The Impact of Basel III Agreement on Financial Performance in Jordanian Commercial Banks for the Period 2008-2018." Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (17), Number (54).
5. Friday, Jassim Muhammad Abdel Aziz; Shehata, Muhammad Musa Ali; Dawood, Yasser Ibrahim Muhammad. The impact of compliance with the decisions of the Basel III Committee on electronic banking risks in the Kuwaiti environment. Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research, Volume (13), Issue (2).
6. Greuning, H. V; Bratanovic, S. B. (2009). Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing, Corporate Governance and, Risk Management. 3rd Edition, all rights reserved Manufactured in the United States of America, First printing November 1999, Second edition April 2003, Third edition April 2009, p: 3-4.
7. Hafeez, A. Challenges of implementing Basel 3 standards in banks. Unpublished master's thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Larbi Ben M'hidi University, Oum El-Bouaghi, 2020, pg. 29.
8. Haneef, Sh; Riaz, T; Ramzan, M; Rana, M; Ishaq, H. M; Karim, Y (2012). Impact of Risk Management on Non-Performing Loans and Profitability of Banking Sector of Pakistan. International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 7, p: 309.

9. KANCHU, Th; KUMAR, M. M (2013). Risk management in banking sector-an empirical study. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol.2, No. 2, Online available at www.indianresearchjournals.com.
10. Kudinska M,Konovalova N, Kristovska (2016).Credit Risk Management in Commercial Banks, Polish Journal of Management Stuies,VoI,13, No 2.
11. Lamarque, E. The Impact of Basel III on the Operations of Retail Banks. Sciences de l'Homme et Société / Economies et finances, 2020.
12. Money map. The difference between Basel 1, 2 and https://www.google.com/url/sa=t&source=web&rct=https://ar.weblogographic.com/differencebetweenbasel12and315991599&ved=2ahUKEwjbnN2vy70AhUt8uAKHVr0D5g4KBAWegQIAoAB&usg=AOVvAW2NlI-xsXlpbXs4z6i-u1F.
13. Oudat, M. S; Ali, B. J (2021). The Underlying Effect of Risk Management on Banks' Financial Performance: An Analytical Study on Commercial and Investment Banking in Bahrain. Ilkogretim Online - Elementary Education Online, Year; Vol 20 (Issue 5): pp. 404-414, http://ilkogretim-online.org.
14. Oudat, M. S; Ali; P, J. The Underlying Effect of Risk Management on Banks' Financial Performance: An Analytical Study On Commercial and Investment Banking in Bahrain. elementary Education Online, Year; Vol 20 (Issue 5), 2021, pp. 404-414.
15. Safwan's bride. Studying the relationship between the characteristics of loan portfolios and the level of non-performing loans: a field study in Syrian private commercial banks. Unpublished master's thesis, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria, 2022.
16. Siddiqe, A; Khan, M. A; Khan, Z (2021). The effect of credit risk management and bank-specific factors on the financial performance of the South Asian commercial banks. The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: https://www.emerald.com/insight/2443-4175.htm,
17. Tamimi, O. Y (2021). The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 15(2), 2021, 114-129. doi: 10.14453/aabfj. v15i2.8.
18. Tursoy, T (2018). Risk management process in banking Industry. MPRA Paper No. 86427, posted 02, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86427/, p: 5.
19. Tursoy, T (2018). Risk management process in banking Industry. MPRA Paper No. 86427, posted 02, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86427/, p: 5-6.
20. Yanenkova, I; Nehoda, Y; Drobyazko, S; Zavhorodnii, A; Berezovska, L (2021). Modeling of Bank Credit Risk Management Using the Cost Risk Model. Journal of Risk and Financial Management, NO (14), VOL (211), https://doi.org/10.3390/jrfm14050211.
21. Županović, I (2014). Sustainable Risk Management in the Banking Sector. Journal of Central Banking Theory and Practice, 2014, Vol.3 No.1, pp. 81-100.